

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات □

## المنتدى المصرفي الثاني والسبعون

### بعنوان

### الجوانب الاقتصادية والقانونية للتمثري المصرفي

#### الورقة الأولى

### أثر الأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل علي مخاطر

### الديون المتمثرة بالمصارف السودانية

إعداد:

الدكتور عبدالرحمن البكري منصور

جامعة النيلين - رئيس قسم المحاسبة

أغسطس 2008م

## المستخلص:

إن الهدف من هذه الورقة هو قياس أثر الأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل علي مخاطر التمويل المصرفي، و تحديد واختبار مستوى التباين، ان وجد، في درجات المخاطر الناتج عن اختلاف الأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل الأمر الذي يعين الباحث علي ترتيبها حسب درجات التعثر. اعتمد معد الورقة علي دراسة حالة احد البنوك والذي شكل تمويله نسبة مقدرة من إجمالي تمويل المصارف السودانية خلال فترة الدراسة ولأغراض هذه الدراسة سمي بالبنك "س". خلصت الدراسة الي إن هنالك تبايناً معنوياً بين مستويات مخاطر التعثر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل ومن ثم رتبت تصاعدياً حسب مخاطر التعثر كالآتي:

الانشطة الاقتصادية: 1/ النشاط التجاري 2/ النشاط الصناعي 3/ النشاط الزراعي  
صيغ التمويل : 1/ المرابحات 2/ المشاركات.

## اهداف الورقة:

تهدف هذه الورقة للآتي:

- 1/ دراسة أثر الأنشطة الاقتصادية على مخاطر التمويل المصرفي
- 2/ دراسة أثر صيغ التمويل على مخاطر التمويل المصرفي
- 3/ ترتيب الأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل حسب مخاطر التمويل المصرفي
- 4/ تقويم بعض المفاهيم النظرية عن مخاطر التمويل المصرفي.

## هيكل الورقة:

يتم تقسيم الورقة الى ثلاثة محاور تشمل الاتي:

- 1/ المقدمة
- 2/ الإطار النظري للتمويل المصرفي والديون المتعثرة
- 3/ الدراسة الميدانية

## المحور الأول

### مقدمة

يعتبر التمويل المصرفي أهم الركائز الداعمة للنشاط المصرفي وأعمقها تأثيراً على الاقتصاد الكلي والجزئي وأبلغها تعبيراً عن ديناميكية الحركة الانتاجية والخدمية، كما يعتبر محفزا جوهريا للسلوك البشري في مجال الانتاج والاستهلاك. وبالرغم من الأهمية البالغة للتمويل المصرفي في استمرارية النشاط المصرفي لتحقيق الأهداف المرتبطة بحفز نشاط الانتاج والتوزيع إلا أنه وفي

نفس الوقت محفوف بالمخاطر المتمثلة في احتمالية عجز العملاء عن سداد التزاماتهم تجاه المصرف في تواريخ الاستحقاق الأمر الذي يؤدي الى ما عرف في الدوائر الاكاديمية والمهنية بالديون المتعثرة.

بدأ الاهتمام بدراسة مخاطر التمويل المصرفي بسبب تعثر اهم المصارف العاملة في الغرب وهي بنك فرنكلين الوطني في الولايات المتحدة الامريكية وقد خسر في 1973م حوالي 40 مليون دولار (تمثل 25% من رأسماله). كما حقق بنك هاسيت في المانيا الغربية خسارة اضطر على أثرها التوقف عن العمل وامتنعت بنوك نيوريوك قاطبة عن تسديد حساباتها كل لالاخر.<sup>1</sup>

إن المحاولات لبناء نماذج كمية للتنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي قد بدأت منذ 1966م على يد بيفر مرورا بماكوج والتيمان (1974)، ثم كيدا (1981) الى ان انتهت بكامبرسيل (1993)، كلها جميعا قد ارتكزت على فكرة بناء مؤشر كمي للأوزان الترجيحية لبعض مؤشرات التحليل المالي. فقد ساعدت برامج الكمبيوتر على تصميم نماذج معقدة للتنبؤ بالمستقبل المالي للشركات كنماذج كوخ (1990)، هارت (1992)، ترافلر (1996) وتان (1999).<sup>2</sup>

بالرغم من أن القوانين التي تضعها البنوك المركزية لترشيد قرارات منح التمويل المصرفي والإجراءات التي تتبعها المصارف التجارية للإستوثاق من جدارة العملاء إلا أن تعثر الديون قد أضحت ظاهرة أثرت سلباً على المراكز النقدية بالمصارف وزادت من احتمالات التصفية والدمج والإفلاس.

### مشكلة الورقة:

تقوم المصارف السودانية بتمويل قطاعات مختلفة من الأنشطة الاقتصادية وبصيغ تمويلية مختلفة. هذا الوضع التمويلي أدى إلى أن يقوم الباحث بدراسة الأثر المحتمل للأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل على مخاطر التعثر بالمصارف السودانية. على ضوء ذلك قام الباحث بصياغة مشكلة البحث في صورة السؤالين التاليين:-

- 1- هل هنالك تباين معنوي بين مخاطر التعثر يرجع الى نوع النشاط؟
- 2- هل هنالك تباين معنوي بين مخاطر التعثر يرجع الى صيغة التمويل؟

### أهمية الورقة:

تعود أهمية الورقة إلى أن ترتيب الأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل حسب مستويات مخاطر

<sup>1</sup> محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، (ب - د) ص 333  
<sup>2</sup> المرجع السابق، ص

التعثر (Risk rating) يساعد المؤسسات المصرفية على تحديد حجم ونوعية الضمانات المرتبطة بقرارات التمويل المصرفي وكذلك درجات الرقابة في مراحل النشاط المختلفة، فضلاً عن ذلك فإن نتائج البحث من شأنها أن تثري الجانب النظري لمخاطر التعثر المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل.

#### فرضيات الورقة:

صاغ الباحث مشكلة الدراسة في صورة الفرضيات الآتية:-

1. هنالك تباين بين مخاطر التعثر يرجع الى نوع النشاط
2. هنالك تباين بين مخاطر التعثر يرجع الى صيغة التمويل.

#### مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف العاملة بالسودان للفترة من 2004 حتى 2007 والبالغ عددها ( 30 ) مصرفاً.

#### عينة البحث:

البحث عبارة عن دراسة حالة لأحد المصارف العاملة بالسودان ويشار اليه لاغراض هذا البحث بالبنك ( س ).

#### حدود البحث:

يغطي البحث البيانات الخاصة بالانشطة الاقتصادية وصيغ التمويل للبنك (س) للفترة من 2004 حتى 2007

#### محددات البحث:

واجه الباحث بعض الصعوبات في سبيل الحصول على البيانات اللازمة لاجراء الدراسة الميدانية على اثر ذلك انحصرت الانشطة الاقتصادية وكذلك صيغ التمويل في الاتي:-

#### اولاً:- الانشطة الاقتصادية:

1/ النشاط التجاري /2/ النشاط الصناعي /3/ النشاط الزراعي

#### ثانياً: صيغ التمويل

1/مراوحة /2/ مشاركة

استبعد الباحث الانشطة الاقتصادية وكذلك صيغ التمويل التي تقع في مجموعة اخرى باعتبار انها لا تعبر عن نشاط او صيغة تمويلية بعينها.

## المحور الثاني

### الإطار النظري للتمويل المصرفي والديون المتعثرة

#### (1) مفهوم التمويل المصرفي:

عرف التمويل بأن يقوم شخص ما، بتقديم شئ ذي قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح<sup>1</sup>. كما عرف أيضا بأنه تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس مال أو انه قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء، يلاحظ أن التعريف الأول أكثر شمولية بإدخاله للتبرعات كأحد صور التمويل المصرفي في البنوك الإسلامية. فالتمويل في البنوك الإسلامية يتم بالطرق التي تقرها المؤسسات التمويلية والتي تشمل المرابحة، المشاركة، المضاربة، والسلم وغيرها<sup>2</sup>.

#### (2) مفهوم مخاطر التمويل المصرفي والديون المتعثرة:

عرفت المخاطر التمويلية بأنها احتمال عدم قيام أحد عملاء المصرف بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وذلك وفقاً للشروط المتفق عليها<sup>3</sup>. كما عرفت ايضاً باحتمال عدم سداد عملاء المصرف لالتزاماتهم المستحقة<sup>4</sup>. ليس هنالك إختلافاً جوهرياً بين التعريفين سواء أن الأول قد ربط احتمال عدم الوفاء بالالتزامات بالشروط المتفق عليها بين الطرفين.

إن العمل الاستثماري محفوف بالمخاطر الناتجة عن عدة عوامل والتي بدورها قد تنعكس على البنوك التي وفرت التمويل المصرفي. إن مخاطر التمويل هي لازمة من لوازم التمويل المصرفي. فإذا تحقق هذا الاحتمال فسوف تتحول هذه المخاطر المحتملة الى ما يعرف بالديون المتعثرة. فالمخاطر التمويلية هي عجز محتمل مرتبط بإمكانية عدم قيام أحد العملاء بسداد التزاماته القائمة بينما التعثر عجز مؤكد ناتج عن عدم قيام أحد العملاء بسداد التزاماته في إطار الإتفاق المبرم بين الطرفين. بالرغم من أن طول الفترة بعد تاريخ الاستحقاق عامل مهم في التفريق بين درجات التعثر إلا أنه، وحسب علم الباحث، لا يوجد معيار زمني في الإطار النظري يستخدم لقياس درجة الإنحراف عن تاريخ الاستحقاق يكون أساساً لتحديد ما إذا كان التمويل المصرفي قد تعثر فعلاً وأنه في أي درجة من درجات التعثر.

عرفت هذه الديون المتعثرة بانها التسهيلات المصرفية التي حصل عليها العميل ولم يقم

<sup>1</sup> د. فؤاد الشرفاوى، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999م، ص 97.

<sup>2</sup> محمد محمد الكاوي، التمويل المصرفي الإسلامي، بن، 2004م، ص 11.

<sup>3</sup> صلاح الدين حسن السبيسي، دراسات الجدوي وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق - القاهرة، دار الفكر النشري 2003 ص 299

<sup>4</sup> عاطف محمد عبيد، مصادر تمويل المشروعات (ب.م) ب.د، د، 1980 ص 95

بسدادهما في موعدها.<sup>1</sup> إن هذا التعريف قد حدد أن عجز العميل عن سداد التمويل المصرفي في موعده يجعل منه تسهيلاً متعثراً، إلا أن التعثر في الحقيقة ناتج عن إنحراف معنوي عن تاريخ السداد، لأغراض هذا البحث تقاس نسبة التعثر بقسمة رصيد الديون المتعثرة على إجمالي التمويل. إن البنوك المركزية عادة ما تحدد فترة انحراف عن تاريخ السداد تكون أساساً لاعتبار التمويل متعثراً، فقد حدد بنك السودان في منشوره الصادر بتاريخ 2008/1/6 الذي الغي بموجبه أربعة منشورات خاصة بالرقابة على التمويل المصرفي، فترات زمنية بعد تاريخ السداد لصيغ التمويل المختلفة تستخدم كمؤشرات زمنية لقياس ظاهرة التعثر. فقد حدد هذا المنشور الفترة الزمنية بعد تاريخ الاستحقاق للصيغ المختلفة كالآتي:<sup>2</sup>

أ. بالنسبة لصيغة المرابحة إذا مضى على إستحقاق أي قسط من أقساطها شهراً.

ب. يعتبر التمويل متعثراً في حالة صيغ التمويل الأخرى إذا مضى على تاريخ استحقاقه فترة ثلاثة شهور.

ج. خطابات الاعتمادات و الضمان وما في حكمها إذا مضت ثلاثة شهور على تاريخ خصم قيمتها من حساب المصرف بواسطة المراسل في حالة خطابات الاعتماد و على تاريخ مصادرتها أو تسيلها في حالة خطابات الضمان.

د. يعتبر التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة متعثراً في حالة بيع المصرف نصيبه للعميل بيعاً آجلاً بعد حلول تاريخ التصفية.

هـ. لا يعتبر التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة متعثراً حالة التصفية العينية سواء تم بيع العين أم لم يتم بيعه.

فقد عالج هذا المنشور المهني إخفاقات الأطار النظري المتمثلة في عدم تحديد نموذج يحدد طول الفترة الضرورية بعد تاريخ الاستحقاق لاعتبار التمويل تمويلاً متعثراً.

### (3) تحليل مخاطر التمويل:

تتمثل مخاطر التمويل في عدم القدرة المحتملة للعميل في دفع الأقساط المستحقة عليه. إن حدوث هذا الاحتمال مقترن بعدد من العوامل أهمها الوضع المالي للعميل، البيئة التي تعمل فيها الشركة وكذلك المرحلة العمرية التي تمر بها الشركة. لتقويم موقف هذه العوامل الثلاثة، يمكن لمحلل التمويل. استخدام مزيج من المناهج الوصفية والكمية. إن أشهر النماذج الوصفية ما عرف

<sup>1</sup> صلاح الدين حس مرجع سابق ص 304

<sup>2</sup> منشورات بنك السودان 2008م

اصطلاحاً ب (5p<sub>s</sub>) و (5c<sub>s</sub>) ليس هنالك اختلافاً جوهرياً بين هذين النموذجين فكلاهما ركز على تقويم شخصية الضمانات، ومستقبل الوضع المالي للعميل كاساس لمنح التمويل المصرفي.<sup>1</sup> بصرف النظر عن النموذج المستخدم فيتم تحليل مخاطر التمويل من خلال اربع خطوات اساسية فيما عرف بتحليل (SWOT) تشمل الاتي:-

أ. تحليل مواطن القوة في العميل strength

ب. تشخيص نقاط الضعف weaknesses

ج. اكتشاف الفرص المستقبلية Opportunities

د. تحديد العقبات المحتملة التي من شأنها أن تهدد إستمرار المنشأة Threats

أما النماذج الكمية التي استخدمت في قياس مخاطر التمويل المصرفي فاعتمدت جميعها على خلق توليفة من نسب التحليل المالي باعطائها أوزان ترجيحية عدا نموذج أرجنتي (1976) الذي اعتمد اوزان ترجيحية للخصائص النوعية للعميل.

من النماذج الكمية المعروفة، نموذج التمان ( 1968 ) التمان ماكوج (1974)، كيدا (1981)، وشيرود (1987).<sup>2</sup>

#### 4) الأنشطة الاقتصادية:

الانشطة الاقتصادية بالسودان متعددة، قد تم تقسيمها الى دوائر متماثلة من حيث المخاطر المحتملة والعائدات المتوقعة سميت بالقطاعات تشمل هذه القطاعات الاتية:-  
أ- القطاع الزراعي ب- القطاع التجاري ج- القطاع الصناعي د- قطاع الخدمات  
بسبب الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي فقد اضاف البنك المركزي قطاعات اخرى هي صادر، مهني وحرفي، وأسر منتجه.<sup>3</sup>

يعتبر البنك المركزي - بنك السودان المركزي - الرقيب الاول على التمويل المصرفي بالبنوك التجارية وهو في سبيل ذلك يضع الموجهات العامة والضوابط الخاصة بمنح التمويل المصرفي عبر الصيغ والقطاعات الاقتصادية المختلفة. أن الهدف الأساسي من هذه الضوابط هو تقليل مخاطر التعثر.

<sup>1</sup> محمد مطر، مرجع سابق ص ص 264 - 266

<sup>2</sup> محمد مطر، المرجع السابق، ص 250

<sup>3</sup> التقارير السنوية لبنك السودان (2007)

## المحور الثالث: الدراسة الميدانية

الفرضية الاولى: "هنالك تباين بين مخاطر التعثر يرجع الى نوع النشاط"

حصل الباحث على بيانات خاصة بالتمويل حسب الأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل وكذلك مبالغ الديون المتعثرة المرتبطة بها لفترة أربع سنوات بدءاً من العام 2004 وحتى العام 2007 حددت نسب التعثر المختلفة بقسمة الديون المتعثرة للأنشطة والصيغ المختلفة على حجم التمويل القائم.

### جدول (1)

#### التمويل والتعثر حسب الأنشطة

بملايين الدينارات

العام	النشاط	حجم التمويل	الديون المتعثرة	% الديون المتعثرة من تمويل النشاط	% الديون المتعثرة لكل نشاط لإجمالي حجم التمويل
2004	تجاري	61.141.5	1.377.4	%2.3	%1.2
	صناعي	33.909.4	1.885.3	%5.6	%1.6
	زراعي	11.287.5	918.6	%8.1	%0.8
	اخرى	9.789.6	1.566.3	%16	%1.3
	الإجمالي	116.128	5.747.6	%4.9	
2005	تجاري	127.495.4	3.463.4	%2.7	%1.7
	صناعي	42.600.9	2.496.7	%5.9	%1.2
	زراعي	8.499.7	1.124.4	%13.2	%0.5
	اخرى	26.215.9	311.3	%1.2	%0.2
	الإجمالي	204.811.9	7.395.8	%3.6	
2006	تجاري	205.519.7	4.624.1	%2.2	%1.4
	صناعي	78.782.5	2.449.2	%3.1	%0.7
	زراعي	13.701.3	1.421.5	%10.4	%0.4
	اخرى	44.529.3	411.0	%0.9	0.1
	الإجمالي	342.232.8	8.905.8	%2.6	
2007	تجاري	246.242.5	4.373	%1.8	%0.9
	صناعي	136.567.6	4.232.7	%3.1	%0.9
	زراعي	45.460.2	2.216.9	%4.9	%0.5
	اخرى	39.426.9	1.992.4	%5.1	%0.4
	الإجمالي	467.697.2	12.815	%2.7	

المصدر إعداد الباحث، من وقائع التقارير السنوية للبنك (س)

من خلال البيانات بالجدول أعلاه للأربع سنوات فان الترتيب التصاعدي (بدءً بالأقل مخاطر)

للأنشطة الاقتصادية يكون كالآتي:



1- القطاع التجاري

2- القطاع الصناعي

3- القطاع الزراعي

### أسباب انخفاض مخاطر التمويل بالقطاع التجاري:

أوضح كبار المسؤولين بالبنك (س) أن القطاع التجاري أقل من القطاع الصناعي في مستوى المخاطر التمويلية و أن هذا الأخير أقل تعثراً من القطاع الزراعي نسبةً للأسباب والعوامل التالية:-  
1/ من حيث دراسة الجدوى تكون أكثر وضوحاً وفهماً في القطاع التجاري (نسبة التدليس والغش تكاد تكون معدومة).

2/ النشاط التجاري أقل مخاطر من النشاطين الصناعي والزراعي نسبةً لقصر فترة التمويل من 6 أشهر وحتى سنتان كحد أقصى.

3/ التمويل في القطاع التجاري يكون في حدود الضمانات المقدمة حسب حجم التمويل الممنوح للعميل.

4/ قوة الضمانات في تمويل القطاع التجاري ( عقاري - صكوك - سندات - ودائع استثمارية - بضائع).

5/ النشاط التجاري أكثر سهولة وسرعة في دوران السقف الاستثماري ويمكن قياس التدفقات النقدية بدقة.

6/ النشاط التجاري أكثر مرونة في التسويق للمنتجات الواردة خاصةً اعتمادات الاستيراد ( سيخ - اسمنت).

7/ النشاط التجاري كذلك أكثر سهولة في التسويق الخارجي (اعتمادات الصادر) واغتنام الفرص (السهم - الفول السوداني).

8/ النشاط التجاري مكمل للنشاط الزراعي بعد الحصاد وبالتالي كل المخاطر تلقى على قطاع الزراعة مثل شراء الذرة كمرابحة ومن ثم تخزينها وبيعها بأسعار مربحة. (بيع التجار للذرة لهيئة المخزون الاستراتيجي ومنظمات الاغاثة بأسعار مرتفعة).

### أسباب مخاطر التمويل بالقطاع الصناعي:

1/ التمويل في الصناعة طويل الأجل. وبالتالي نسبة مخاطره و تعثره كبيرة.

2/ التمويل في الصناعة يتميز بكبر حجم التمويل وبالتالي ضعف الضمانات التابعة لذلك.

3/ التمويل في الصناعة تكون المنافسة عليه قوية من منتجات مستوردة أقل تكلفة وأكثر جودة.

4/ ارتفاع تكاليف التشغيل من حيث العمالة والمواد الخام والكهرباء والرسوم الجمركية للآلات والضرائب.

5/ تقادم الآلات والماكينات المستعملة في التصنيع دون إحلالها بماكينات وآلات حديثة تواكب التطور الصناعي. (تقادم الآلات في معاصر الزيوت كالمسمم تؤدي إلى ضعف في نسبة الاستخلاص والجودة - مثال أمبار السمس يتم تصديره لجمهورية مصر ومن ثم هناك يتم عصره بماكينات حديثة واستخراج زيت أكثر جودة ونقاء.)

### أسباب مخاطر التمويل بالقطاع الزراعي:

1/ التمويل الزراعي يعتمد على عوامل خارج السيطرة مثل نسبة هطول الأمطار، والنزاعات الحدودية (القضارف وارتريا).

2/ تعرض الزراعة للآفات الزراعية لكافة المحاصيل بأنواعها المختلفة.

3/ يعتمد القطاع الزراعي على مدخلات ومعينات تكون لدى جهات أخرى (حكومية).

4/ بيع الإنتاج بعد الحصاد مباشرة قبل ارتفاع الاسعار.

5/ إهمال الدورة الزراعية (مثال هذا العام نجحت زراعة الذرة والفول وفشلت زراعة حب البطيخ والكردي ومن ثم العام القادم سوف يركز المزارعون على زراعة الذرة والفول والعزوف عن زراعة حب البطيخ والكردي).

6/ ضعف الضمانات في القطاع الزراعي لأنها في الغالب تكون حكومية.

### الفرضية الثانية:

هنالك تباين بين مخاطر التعثر يرجع الى صيغة التمويل.

قام الباحث باختبار الفرضية الثانية حسب البيانات الواردة في جدول رقم (2).

### جدول رقم (2)

### التمويل والتعثر حسب الصيغ

المبالغ بملايين الدينارات

العام	صيغة التمويل	حجم التمويل	الديون المتعثرة	% الديون المتعثرة من إجمالي تمويل الصيغة	% الديون المتعثرة لإجمالي التمويل
2004	مراجعات	94.068	2.881.9	3.1%	2.5%
	مشاركات	15.097	1.870.8	12.4%	1.6%
	أخرى	6.967.7	1.449.9	20.8%	1.2%
	الإجمالي	116.132.7	6.202.6	5.3%	
2005	مراجعات	169.993.8	3.891.4	2.3%	1.9%
	مشاركات	25.601.5	2.457.7	9.6%	1.2%

		1.085.5	9.216.5	أخرى	
	%11.8	7.434.6	204.811.8	الإجمالي	
	%0.52	5.138	274.026.2	مراjbات	2006
	%1.5	2.397.7	51.379.9	مشاركات	
	%0.7	1.370.1	17.126.6	أخرى	
	%0.4	8.905.8	342.532.7	الإجمالي	
	%2.6	5.144.7	378.834.7	مراjbات	2007
	%1.1	3.975.4	60.800.6	مشاركات	
	%0.8	3.694.8	28.061.8	أخرى	
	%0.8	12.814.9	467.697.1	الإجمالي	
	%2.7				

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير السنوية للبنك (س)

من الجدول رقم (2) يمكن ترتيب هاتين الصيغتين حسب مخاطر التعثر (Risk rating) كالاتي (بدءاً بالأقل مخاطر).

أ/ المراجعة ب/ المشاركة

مع ملاحظة أن التمويل المصرفي بصيغة المراجعة لإجمالي التمويل يشكل مبلغاً أكبر من التمويل المصرفي بصيغة المشاركة.

قام الباحث بمقابلة كبار الموظفين بالبنك (س) لمعرفة الأسباب التي جعلت مخاطر التعثر المرتبطة بصيغة المشاركة كبيرة. اتفق معظم المبحوثين على الأسباب الآتية:

1/ التمويل عن طريق المراجعة يخضع تماماً للرقابة الإدارية للبنك بينما التمويل بالمشاركة يعتمد إلى حد كبير على الملاءة الأخلاقية للعميل.

2/ بالنسبة للتمويل عن طريق المراجعة فهناك ارتباط طردى بين حجم التمويل بالمشاركة والضمانات المقدمة، أما في حالة المشاركة فقد تقل الضمانات المقدمة بصورة كبيرة عن حجم التمويل.

3/ في حالة التمويل عن طريق المراجعة فإن العميل مسؤول مسؤولية كاملة عن أي إخفاق أو تأخير في السداد الأمر الذي يعرض الضمانات للمصادرة بواسطة البنك بينما المشاركة مسؤولية مشتركة، فالإخفاقات يتحملها الطرفان.

4/ يتم تحديد العائد المرتبط بعملية المراجعة في مرحلة دراسة الجدوى بدرجة عالية من الدقة والموثوقية لأن البنك هو الذى يقوم بعملية الشراء إنابة عن العميل ومن ثم يتعرف على أسعار الشراء ويحدد هامش المراجعة. أما في حالة المشاركة فإن العميل هو الذى يعد دراسة الجدوى.

5/ المراجبات عمليات قصيرة الأجل لا تتعرض للمخاطر المستقبلية، أما المشاركات فمعظمها

متوسطة الأجل أو طويلة الأجل الأمر الذي يعرض المشروعات الممولة عن طريقها للمخاطر المستقبلية.

6/ في حالة التمويل بصيغة المرابحة يستطيع البنك أن يسترد حقوقه بصورة أسرع عند التعثر من الضمانات الكافية التي قدمها العميل أما في حالة التمويل عن طريق المشاركة فالضمانات قد تكون غير كافية فضلاً عن ذلك صعوبة تحديد مسؤولية العميل عن إخفاقات المشروعات الممولة لأن المسؤولية مشتركة.

#### النتائج:

بناء على الدراسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج الآتية:-

- 1/ إن طبيعة الأنشطة تؤثر على معدلات التعثر، فالنشاط التجاري يمتاز بأقل درجة من المخاطر، يليه النشاط الصناعي ثم النشاط الزراعي.
- 2/ ان صيغة التمويل تؤثر على معدلات التعثر، فالتمويل عن طريق المرابحة يمتاز بأقل درجة من المخاطر يليه التمويل عن طريق المشاركة.

#### التوصيات:

استناداً على نتائج الورقة يوصي الباحث بالآتي:-

- 1- زيادة قيمة ونوعية الضمانات للأنشطة الأكثر مخاطرة وذلك عند منح التمويل.
- 2- الرقابة الميدانية على سير عمل الأنشطة الأكثر مخاطرة عند منح التمويل.
- 3- زيادة قيمة ونوعية الضمانات وكذلك الرقابة الميدانية على الأنشطة التي مولت عن طريق صيغ التمويل الأكثر مخاطرة ورفع تقارير تقوم سير النشاط (progress reports) بصورة للبنك المركزي.
- 4- إنشاء وحدة بالبنوك للرقابة الميدانية على الأنشطة الممولة.
- 5- إنشاء محافظ التمويل لمجموعة من البنوك المتماثلة لتقليل مخاطر التعثر
- 6- الزام العملاء على التامين على الأنشطة الممولة قبل منح التمويل.

## المراجع

### الكتب:

- 1- عاطف محمد عبيد، مصادر تمويل المشروعات، 1980م.
- 2- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التمويل والإدارة المالية، 2004م.
- 3- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة، الإسكندرية : الدار الجامعية.
- 4- نادية ابو فخر، احمد الزهري، يحي إبراهيم، الأوراق والمؤسسات المالية، 1997
- 5- صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، القاهرة دار الفكر البشري.
- 6- د. فؤاد الشرقاوى، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999م.
- 7- محمد محمد المكاوى، التمويل المصرفي الإسلامي، ب.ن، 2004م.

### الدوريات :

- 1/ احمد هاشم احمد النماذج التحليلية الملائمة للتنبؤ بالتعثر المالي في المصارف دراسة تطبيقية على المصارف السودانية دراسات مصرفية ومالية العدد 11، ذو الحج 1428 - يناير 2008م

### الشبكة الدولية:

<http://www.wisw.com> /1

<http://www.neelwayurat.com>/2